

الجيش الحر ينفي تقريراً عن لقاء مزعم مع الروس

المعارضة تسيطر على هورك في ريف حماه



عناصر من الجيش الحر



الدمار الذي خلفته غارة روسية على معرة النعمان في ريف ادلب

الأجنحة نلق من هناك دعماً للعمليات العسكرية البرية التي يقوم بها جيش النظام والمليشيات المسلحة الأجنبية التي تقاوم معه. وأشار إلى أن القواعد الثلاث الأخرى وهي حماة وطباسب وشايرت، وهي تستخدم للطائرات الهليكوبتر القتالية. وأضاف أن الروس بدأوا استخدام قاعدة طباسب هذا الأسبوع وحسب.

ومن جهة أخرى، قال مسؤولون أميركيون إن الأسطول الجوي الروسي في سوريا يتألف من 34 طائرة ثابتة الأجنحة و16 طائرة هليكوبتر.

وفي سياق متصل، قال مسؤول في المخابرات الأميركية إن العمليات العسكرية التي يدعمها الروس قد تحققت تقدماً لكن كلما طالت فترة الجمود زاد الضغط على بولني لمدرس خبرات بديلة.

وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته لمناقشة الموضوع إن «العمليات العسكرية الكبرى لا تزال في بدايتها».

ومن جانبه، قال كريستوفر هارمر وهو محلل في «معهد دراسات الحرب للأبحاث» إن زيادة القوات الروسية على الأرض توفر أفراد الدعم اللوجيستي اللازم لاستمرار العمليات القتالية.

وقال هارمر: «ما حدث على الأرجح هو أنه بمجرد أن نشر الروس ما يكفي من القوات لبداية العمليات العسكرية قاموا بذلك. الزيادة إلى أربعة آلاف هي الدعم اللوجيستي لمساندة القوات القتالية». وتوقع أن تزيد القوات الروسية إلى 8000 فرد أو أكثر.

وفي 20 أكتوبر الماضي، قال مصدر عسكري رفيع موال لحكومة الأسد، لوكالة «رويترز» إن ثلاثة مواطنين روس على الأقل يقاتلون مع قوات الأسد قتلاً بقدرة سقطة على موقعهم قرب اللاذقية. وتلت السلطات الروسية بشدة في ذلك الوقت مقتل أي من أفراد قواتها.

من جانب آخر اتهمت منظمة العفو الدولية، السلطات السورية بجني الأرباح جراء عمليات الإخفاء القسري المنتشرة على نطاق واسع في البلاد عبر المبالغ التي تدفعها العائلات بحثاً عن أفرادها، وصنفت تلك الممارسات بأنها «جرائم ضد الإنسانية».

وأكدت المنظمة في تقرير أصدرته على وجود سوق سوداء في سوريا تستغل رغبة أهالي الضحايا لمعرفة مصير أقاربهم المختلفين مقابل المال، وأوضح التقرير إن الوسطاء أو السماسرة يتقاضون مبالغ تتراوح قيمتها ما بين مئات وعشرات الآلاف من الدولارات.

ويحسب باحثين في المنظمة بأن هناك أدلة تؤكد استفادة النظام السوري من الأموال التي تدفعها العائلات للوسطاء.

حدث أكدت المنظمة أن عدد حالات الإخفاء القسري وصل إلى «مستويات مزرعة».

ونقل التقرير عن «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» تعرض ما لا يقل عن 65 ألف شخص للاخفاء القسري منذ العام 2011 بينهم نحو 58 ألف مدني.

وكشف مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة فلييب لوتر، أن عمليات الإخفاء القسري تعد المحرك لاقتصاد سوق سوداء قوامها الرشوة والانتجار بمعانة والام العائلات التي فقدت أحد أفرادها ودعا لوتر مجلس الأمن الدولي إلى إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية وفرض عقوبات محددة الأهداف للضغط على السلطات من أجل وضع حد للاخفاء القسري.

محلا الدول التي تساند النظام السوري كإيران وروسيا، جزءاً من المسؤولية.

أردوغان يحث البرلمان على تعديل الدستور متمردو حزب العمال الكردستاني يعلنون انتهاء هدنتهم التي سبقت الانتخابات في تركيا



الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

من جهة أخرى أعلن متمردو حزب العمال الكردستاني الخميس انتهاء تعليق عملياتهم العسكرية ضد قوات الأمن التركية الذي أعلن قبل الانتخابات التشريعية التي فاز فيها الأحد حزب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وقال حزب العمال الكردستاني في بيان بثته وكالة الفرات للأنباء إن «مهلة التعليق انتهت بجانب واحد للعمليات العسكرية» انتقدت نظراً للسياسة الحزبية ولهجمات حزب العدالة والتنمية «الإسلامي المحافظ الحاكم».

وكان المتمردون أعلنوا في العاشر من أكتوبر الماضي تعليق العمليات قبل الانتخابات التشريعية لعدم «عرقلة» انتخابات عادية، في الأول من نوفمبر. إلا أنهم أكدوا أنهم سيرون على كل الهجمات التركية.

وشن الطيران التركي منذ الأحد سلسلتين من الغارات الجوية على أهداف لحزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا حيث غالبية السكان من الأكراد والجبال في شمال العراق.

وجرت مواجهات عنيفة في الأيام الماضية أيضاً بين المتمردين والقوات الأمنية التركية في عدة مدن تركية ما أدى إلى مقتل جنديين على الأقل وأربعة مقاتلين أكراد.

انقرة - وكالات : قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن على البرلمان أن يعطي أولوية للنقاش حول تعديل الدستور، على إثر فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة.

وأشار أردوغان إلى أن تعديل الدستور هو أحد أهم الرسائل التي تستفاد من نتائج الانتخابات الأخيرة.

ويسعى أردوغان إلى تعزيز سلطات رئيس الجمهورية، لكن منتقديه يقولون إن هذا سيعزز ما يصفونه «بمزايا السلطة».

وقد استعاد حزب العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية نتيجة الانتخابات الأخيرة، لكن باني ينقصه 13 مقعداً ليتمكن من الدعوة لإجراء استفتاء على الدستور.

وقال أردوغان في أول خطاب له بعد الفوز أن رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو سينشاور مع زعماء المعارضة من أجل الحصول على دعم لإعادة صياغة الدستور.

وفي حال فشل في ذلك فإنه سيدعم التوجه إلى الناخبين في الموضوع.

كما أكد أن عمليات الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني سوف تستمر.

وقد قتل جنديان تركيان و15 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في اشتباكات وقعت في إقليم هكاري جنوب شرقي تركيا، وفقاً لمصادر عسكرية تركية.

للمرة الأولى.. محكمة النقض تغير مكان انعقادها بسبب مبارك



الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك

القاهرة - وكالات : قررت محكمة النقض المصرية لأول مرة في تاريخها مكان انعقادها للعداء بدار القضاء العالي إلى أكاديمية الشرطة، لتتخذ جلسات إعادة محاكمته في قضية قتل المظاهرات بعد تأجيلها لجلسة 21 يناير المقبل.

وقررت المحكمة اتخاذ هذا القرار على ضوء ما ورد بخطاب وزارة الداخلية حول تعذر نقله من مستشفى المعادي العسكري، حيث يتعين حضوره الجلسة حتى يمكن للمحكمة أن تصدر حكمها بحضورها ووجوبها.

وكان فريد الديب محامي مبارك تقدم بطلب للمحكمة لعدم حضور الرئيس الأسبق جلسة الحكم مراعاة لظروفه الصحية.

وقال الديب في مرافعته إن أمر الإحالة حدد التهمة بالنسبة لمبارك بأنه اشترك بطريق الاتفاق فقط مع حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق في التهمة المنسوبة للعدائي، والتي قضت فيها محكمة النقض في 4 يونيو الماضي ببراءة

العادلي وساعديه، مضيفاً أنه لم يخض تضارب الأحكام يجب تأكيد براءة مبارك من تهمة الاشتراك في قتل المظاهرات أسوة بالعادلي ومساعديه.

وكانت محكمة النقض، قد قضت في وقت سابق بقبول طلب النيابة، بنقض «إلغاء»

محكمة النقض المصرية لأول مرة في تاريخها مكان انعقادها للعداء بدار القضاء العالي إلى أكاديمية الشرطة، لتتخذ جلسات إعادة محاكمته في قضية قتل المظاهرات بعد تأجيلها لجلسة 21 يناير المقبل.

وقررت المحكمة اتخاذ هذا القرار على ضوء ما ورد بخطاب وزارة الداخلية حول تعذر نقله من مستشفى المعادي العسكري، حيث يتعين حضوره الجلسة حتى يمكن للمحكمة أن تصدر حكمها بحضورها ووجوبها.

وكان فريد الديب محامي مبارك تقدم بطلب للمحكمة لعدم حضور الرئيس الأسبق جلسة الحكم مراعاة لظروفه الصحية.

وقال الديب في مرافعته إن أمر الإحالة حدد التهمة بالنسبة لمبارك بأنه اشترك بطريق الاتفاق فقط مع حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق في التهمة المنسوبة للعدائي، والتي قضت فيها محكمة النقض في 4 يونيو الماضي ببراءة

العادلي وساعديه، مضيفاً أنه لم يخض تضارب الأحكام يجب تأكيد براءة مبارك من تهمة الاشتراك في قتل المظاهرات أسوة بالعادلي ومساعديه.

وكانت محكمة النقض، قد قضت في وقت سابق بقبول طلب النيابة، بنقض «إلغاء»

محكمة النقض المصرية لأول مرة في تاريخها مكان انعقادها للعداء بدار القضاء العالي إلى أكاديمية الشرطة، لتتخذ جلسات إعادة محاكمته في قضية قتل المظاهرات بعد تأجيلها لجلسة 21 يناير المقبل.

وقررت المحكمة اتخاذ هذا القرار على ضوء ما ورد بخطاب وزارة الداخلية حول تعذر نقله من مستشفى المعادي العسكري، حيث يتعين حضوره الجلسة حتى يمكن للمحكمة أن تصدر حكمها بحضورها ووجوبها.

وكان فريد الديب محامي مبارك تقدم بطلب للمحكمة لعدم حضور الرئيس الأسبق جلسة الحكم مراعاة لظروفه الصحية.

وقال الديب في مرافعته إن أمر الإحالة حدد التهمة بالنسبة لمبارك بأنه اشترك بطريق الاتفاق فقط مع حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق في التهمة المنسوبة للعدائي، والتي قضت فيها محكمة النقض في 4 يونيو الماضي ببراءة

العادلي وساعديه، مضيفاً أنه لم يخض تضارب الأحكام يجب تأكيد براءة مبارك من تهمة الاشتراك في قتل المظاهرات أسوة بالعادلي ومساعديه.

وكانت محكمة النقض، قد قضت في وقت سابق بقبول طلب النيابة، بنقض «إلغاء»